جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية و المحاسبة
التخصص: مالية ومحاسبة

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس

تحت عنوان:

محاسبة الأوراق التجارية في البنوك

دراسة حالة في البنك الخارجي الجزائري بولاية سيدي بلعباس

من إعداد:

سلامي يحي نجيب الله
سمامن أيمن

تحت إشراف:

بن السيلت أحمد

السنة الجامعية : 2021-2022

شكـر و إهـــداء

اللّهم انا نحمدك حمدا يفوق حمد الحامدين، ونشكرك شكر الشاكرين حمدا يليق بعظمة جلالك وشكرا يوافي قدرك وكمالك

نحمد الله على الإرادة التي منحنى إياها لإنجاز هذه المذكرة وأرجو أن نكون وفقنا في هدفنا ويسرنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى من احتضن هذه المذكرة وساهم فيها وأمدها بنصائح وتوجيهات قيمة الدكتور المشرف "**بن السيلت أحمد**"

تحية تقدير إلى من علمنا حرفا في مشوارنا الدراسي من الابتدائي إلى الجامعة، فشكرا لهم على ما منحونا إياه من إرادة وتحفيز لسد الطريق أمام أمواج الهزيمة كما نتقدم بالشكر إلى عمال البنك الخارجي الجزائري

إلى كل من ساهم معنا في إتمام هذه المذكرة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

الفهـــــرس

الفهرس

فهرس التقرير

المقدمة .....أ

الجانب النظري: عموميات حول الأوراق التجارية في البنوك الجزائرية

مقدمة **4**

المبحث الاول: عموميات حول الأوراق التجارية.....**5**

المطلب الأول: تعريف الأوراق التجارية.....5

المطلب الثاني: ظهور ونشأة الاوراق التجارية.....5

المطلب الثالث: أهداف التعامل بالأوراق التجارية.....6

المبحث الثاني: محاسبة الأوراق التجارية.....**7**

المطلب الأول: أنواع الأوراق التجارية.....7

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية.....8

المطلب الثالث: تداول الأوراق التجارية.....9

الجانب التطبيقي: دراسة تطبيقية في بنك الخارجي الجزائري

مقدمة **18**

المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري وهيكله التنظيمي(BEA) **19**

المطلب الأول: نشأة وتعريف ا2لبنك الخارجي الجزائري.....19

المطلب الثاني: تطوّر البنك الخارجي الجزائري في مدى السنوات الأخيرة.....21

المطلب الثالث: وظائف البنك (BEA)الخارجي الجزائري.....22

المبحث الثاني: ماهية البنك الخارجي الجزائري.....**23**

المطلب الأول: التعريف بوكالة سيدي بلعباس وهيكلها التنظيمي.....23

المطلب الثاني: وظائف الوكالة.....25

المطلب الثالث: أهداف الوكالة.....25

المبحث الثالث: نماذج عن الأوراق التجارية في البنك الخارجي الجزائري.....**26**

اولا: الشيك..... 26
ثانيا: كمبيالة..... 27
ثالثا: سند لأمر..... 28
خاتمة..... 30
قائمة المراجع..... 32

مقـــــدمة عامة

مقدمة:

إن الدول لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي لأنها لا تستطيع أن تنتج كل حاجياتها لوحدها، ولدلك فهي تقوم بتصريف فائض إنتاجها نحو العالم الخارجي وتستورد فائض ما أنتجته الدول الأخرى.

ولذلك تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في التنمية الاقتصادية باعتبارها القطاع الحساس الذي يمكن من جلب سلع وخدمات مختلفة والعملة الصعبة خاصة.

و نظرا لتطور الحياة التجارية و المعاملات التجارية فلقد كان من الضروري ترسيخ فكرة التعامل بالأوراق التجارية وذلك لتوطيد الثقة بين التجار و تفعيل التعاملات التجارية بينهم بحيث فرضت فكرة التعامل بالأوراق التجارية نفسها في الوسط التجاري، و على هذا الأساس سعت مختلف التشريعات التجارية إلى دعم التعامل بالأوراق التجارية وتعزيز الثقة بها و حمايتها حتى تحظى بالقبول بين المتعاملين في الأسواق وتحل محل النقود فالوفاء بالديون بحيث أن علاقة المديونية بين الدائن والمدين لا يشترط فيها أن يكون الوفاء حالا إذ قد يكون هذا الأخير آجلا، وعليه فعلى المدين أن يقدم سندا يثبت فيه وجود العلاقة ولا يقف عند هذا الحد في حال احتاج الدائن إلى الائتمان بل يقوم بنقل ذلك الحق إلى دائنه هو وهذا في نفس السند الذي يستحق بعد أجل، هذا ما ينتج عنه حركة تداول سريع وتحقيق للسرعة في إبرام الصفقات وهذا ما تضمنه الأوراق التجارية كالسفتجة والشيك والسند لأمر.

إذ أنه تتجلى أهمية هذه الأخيرة في انها تفتح بابا للمتعاملين الاقتصاديين إذ تضمن لهم توفير السيولة اللازمة لتسهيل معاملاتهم وتسريعها كما انها تعد دافعا لتطور عجلة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال إقدام المتعاملين على عمليات الاستيراد والتصدير.

وكما تعرف الاوراق التجارية هي اوراق تتداول بين الافراد تداول النقد وقيمتها ليست في ذاتها ولكن بما مدوّن فيها من النقود، وتتميّز بسهولة انتقالها وإنشائها الاوراق التجارية غير الاوراق النقدية فالأوراق النقدية يشترط القانون لها شروط خاصة من حيث شكلها وقيمتها وغطاءها وجهة اصدارها، بينما تقوم الاوراق التجارية على اي نحو، فبمجرد توفّر بعض البيانات الجوهرية والتي تنحصر في تحديد قيمتها واجل سدادها ومصدرها تؤدي الورقة دورها، وعلى هذا فإن أي شخص يستطيع إصدار ورقة تجارية متى راع فيها هذه

البيانات، وتختلف الاوراق التجارية عن الاوراق المالية من حيث القيود الموضوعة على الأخيرة فهي تخضع لقيود تجعل من تداولها محدودا، وهي اليوم تقوم مقام السلع حيث تباع وتشترى في الغالب في المصفق.

الاوراق التجارية، ظهرت حينما اتسعت التجارة وصار، نقل النقود وسيلة صعبة تحول دون سهولة العمليات التجارية، ولكن تطور الحياة بفعل الوسائل التقنية التي ابتدعها الإنسان قد يؤدي إلى اختفاء الاوراق التجارية، وان بطاقات الاعتماد المصرفية قد تحل بديلا آمنا للأوراق النقدية وربما تؤدي إلى اختفائها.

والاوراق التجارية هي من ضمن الوسائل المتاحة لتوفير الثقة والتقليل من هذه الخطورة وهو تقنية من بين التقنيات استعمالا من طرف المتعاملين الاقتصاديين. وقد تم اختيار التساؤل الآتي كإشكالية لموضوعنا:

ما هي أهم الآليات والوسائل التي تستعملها البنوك في تمويل التجارة الخارجية؟

وللإجابة عن الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية:

- ما نقصد بالأوراق التجارية؟
- ما هي التسجيلات المحاسبية الأوراق التجارية؟

الجانب النظري

عموميات حول الأوراق التجارية في البنوك الجزائرية

تلعب السندات التجارية أهم الأدوار في تقرير الائتمان التجاري في تقرير الائتمان التجاري وترسيخه بين التجار كون غالبية تعاملاتهم تكون له سبل الإفادة والوفاء بقيمته عند الاستحقاق، لذلك نجد كل الدول مع اختلاف أنظمتها الاقتصادية ومناهجها السياسية في غنى عن التعامل بهذه السندات لما تؤديه من دور في سرعة الحركة التجارية وثقة في نفوس المتعاملين بها.

إن السندات التجارية ليست وليدة هذا العمر بل نشأت قديما ومرت بمراحل متعددة تطورت فيها بحسب البيئات التجارية وخصوصا في مجال تداول الأموال لما يمتاز به هذا المجال من سرعة ومرونة، وقد كان للعرب فضل في إرساء أحكام هذا الأسلوب التجاري للحفاظ على الأموال خصوصا من حظر الطريق بإعمال مصطلح " سفته" وتعريب من الفارسية للتعبير عن أداة تنفيذ عقد الصرف (المبادلة) في القرض بمكان ورده في آخر خشية مخاطر الطريق.

وقد يذهب بعض الشراح إلى الرجوع بهذا الأسلوب إلى الفينيقيين المشتغلين بالتجارة ثم في القرون الوسطى وما لعبته المدن الايطالية والفرنسية في إرساء هذه المعاملات حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم

المبحث الاول: عموميات حول الأوراق التجارية

المطلب الأول: تعريف الأوراق التجارية

تعرف الاوراق التجارية هي اوراق تتداول بين الافراد تداول النقد وقيمتها ليست في ذاتها ولكن بما مدوّن فيها من النقود، وتتميّز بسهولة انتقالها وإنشائها الاوراق التجارية غير الاوراق النقدية فالأوراق النقدية يشترط القانون لها شروط خاصة من حيث شكلها وقيمتها وغطاءها وجهة اصدارها، بينما تقوم الاوراق التجارية على اي نحو، فبمجرد توفّر بعض البيانات الجوهرية والتي تنحصر في تحديد قيمتها واجل سدادها ومصدرها تؤدي الورقة دورها، وعلى هذا فإن أي شخص يستطيع إصدار ورقة تجارية متى راع فيها هذه البيانات، وتختلف الاوراق التجارية عن الاوراق المالية من حيث القيود الموضوعة على الأخيرة فهي تخضع لقيود تجعل من تداولها محدودا، وهي اليوم تقوم مقام السلع حيث تباع وتشترى في الغالب في المصفق[1].

[1] عجام هيثم صاحب، " نظرية التمويل "، دار زهران، الأردن، 2001، ص47

المطلب الثاني: ظهور ونشأة الأوراق التجارية

الاوراق التجارية، ظهرت حينما اتسعت التجارة وصار، نقل النقود وسيلة صعبة تحول دون سهولة العمليات التجارية، ولكن تطور الحياة بفعل الوسائل التقنية التي ابتدعها الإنسان قد يؤدي إلى اختفاء الاوراق التجارية، وان بطاقات الاعتماد المصرفية قد تحل بديلا امنا للأوراق النقدية وربما تؤدي إلى اختفائها.

وبدء استعمالها هناك في القرن الثاني عشر الميلادي، واقتصر هذا الاستعمال على التجّار دون العامة، ثم انتقلت إلى فرنسا وبريطانيا. كانت الكمبيالة بديلا آمنا للنقود التي كانت تسك في هيئة قطع معدنية، في الغالب من الذهب، مما يعرّض حاملها للمتاعب بسبب وزنها أو مخاطر السطو والسرقة. تطوّر استعمال الكمبيالة وان بصورة ب حتّى صارت في القرن السابع عشر تتداول بين جميع الأشخاص ولم تقتصر على التجّار فقط كما كان عليه الحال عند بدء ظهورها، وصارت قابلة للانتقال بالتظهير أو التدوير، والتظهير هو قيام المستفيد من الكمبيالة بالتوقيع على ظهرها لصالح مستفيد آخر، وصار بالإمكان ادائها أو الحصول على قيمتها في محل انشائها اي المكان الذي صدرت فيه بعد أن كان ذلك غير ممكنا.

ساعد تطور هذه الآليات ضمان حق كل من البائع والمشتري لهذا يعتبر آليات الائتمان وتمويل التجارة الخارجية.

اعتمدته البلدان المتطورة وعملت على تطويره من خلال التنظيمات المحكمة سواء على المستوى الدولي أو على مستوى النظام المصرفي المحلي.

كما تعتبر الاوراق التجارية من التقنيات المستعملة في التجارة الخارجية لما يوفره من ثقة وأمان لكل من المصدرو المستورد، من خلال تدخل بنوك تتعهد بالدفع بمجرد الاطلاع على المستندات شريطة أن تكون مطابقة لتلك التي تم تحديدها عند فتح الاعتماد.[1]

[1] مروان عطون، " الأسواق النقدية والمالية "، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص64

المطلب الثالث: أهداف التعامل بالأوراق التجارية

نظرا لتطور الحياة التجارية و المعاملات التجارية فلقد كان من الضروري ترسيخ فكرة التعامل بالأوراق التجارية وذلك لتوطيد الثقة بين التجار و تفعيل التعاملات التجارية بينهم بحيث فرضت فكرة التعامل بالأوراق التجارية نفسها في الوسط التجاري، و على هذا الأساس سعت مختلف التشريعات التجارية إلى دعم التعامل بالأوراق التجارية وتعزيز الثقة بها و حمايتها حتى تحظى بالقبول بين المتعاملين في الأسواق وتحل محل النقود فالوفاء بالديون بحيث أن علاقة المديونية بين الدائن والمدين لا يشترط فيها أن يكون الوفاء حالا إذ قد يكون هذا الأخير آجلا، وعليه فعلى المدين أن يقدم سندا يثبت فيه وجود العلاقة ولا يقف عند هذا الحد في حال احتاج الدائن إلى الائتمان بل يقوم بنقل ذلك الحق إلى دائنه هو وهذا في نفس السند الذي يستحق بعد أجل، هذا ما ينتج عنه حركة تداول سريع و تحقيق للسرعة في إبرام الصفقات وهذا ما تضمنه الأوراق التجارية كالسفتجة والشيك والسند لأمر، إذ أنه تتجلى أهمية هذه الأخيرة في انها تفتح بابا للمتعاملين الاقتصاديين إذ تضمن لهم توفير السيولة اللازمة لتسهيل معاملاتهم وتسريعها كما انها تعد دافعا لتطور عجلة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال إقدام المتعاملين على عمليات الاستيراد والتصدير [1]

المبحث الثاني: محاسبة الأوراق التجارية:

تعتبر الورقة التجارية سندا قابلا للتداول، يستحق الوفاء بعد أجل وهي:

المطلب الأول: أنواع الأوراق التجارية:

أ- الكمبيالة (السفتجة) La lettre de change

ب- السند لأمر (السند الإذني) Billet à ordre

أ. **الكمبيالة (السفتجة):** هي ورقة تجارية (ثلاثية الأطراف)، تتضمن أمرا صادرا من شخص يسمى "الساحب" إلى شخص آخر يسمى "المسحوب عليه" بأن يدفع إلى شخص آخر يسمى "المستفيد" أو "الحامل" مبلغا معينا من النقود بمجرد الاطلاع، أو في تاريخ معين أو تاريخ قابل للتعيين، ويستطيع المستفيد أن يحولها للغير بالتظهير، و قد يقوم هذا الأخير بنفس العملية إلى الغير إلى أن تستقر في يد الحامل الأخير الذي يقدمها إلى المسحوب عليه للوفاء بقيمتها.

[1] حسين علي خربوش، عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، " الأسواق المالية "، دار زهران، الأردن. ، ص90

الكمبيالة يجب أن تتضمن كافة البيانات والأركان المنصوص عليها في القانون التجاري

نموذج السفتجة:

السفتجة .....دج

اسم الساحب: ..... سيدي بلعباس في: .....

اسم المسحوب عليه:.....

ادفعوا بموجب هذه الكمبيالة: .....

لأمر السيد: ..... المبلغ (بالحروف): .....

القبول اسم و توقيع الساحب

....

مثال:

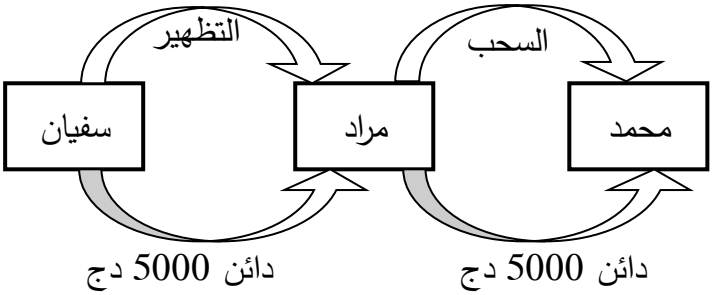

ب. السند لأمر: يختلف السند لأمر عن السفتجة في أنه لا يتضمن سوى طرفين، هما المحرر (Souscripteur) والمستفيد (Bénéficiaire)، ويصور علاقة قانونية بين هذين الطرفين، يكون بمقتضاها الأول مدين للثاني، فيحرر لأمره سندا يتعهد فيه بدفع قيمة الدين في تاريخ معين.

السند لأمر

.....دج

سيدي بلعباس في: .....

بموجب هذا السند أتعهد بدفع مبلغ قدره: ..... لأمر السيد المستفيد بتاريخ .....

اسم و توقيع المحرر

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للأوراق التجارية:[1]

- **عند الزبون:** تسجل قيمة الورقة التجارية في ح/403 موردو السندات الواجب دفعها (أو ح/405 موردو التثبيتات السندات المطلوب دفعها)

- **عند المورد:** تسجل قيمة الورقة التجارية في ح/413 الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها.

مثال:

في تاريخ 01/10 باع التاجر علي لزبونه عمر بضائع بقيمة 20000 دج على الحساب إلى 05/10 كأجل استحقاق.

في تاريخ 01/12 قام التاجر علي بسحب ورقة على زبونه عمر قبلها هذا الأخير في تاريخ 01/13.

الزبون:

01/10

380		البضائع المخزنة	20000	
	401	موردو المخزونات		20000
		(شراء بضائع لأجل)		

01/13

401		موردو المخزونات	20000	
	403	أوراق الدفع		20000
		(قبول السفتجة)		

المورد:

01/10

[1] د.نائل عبد الرحمن صالح، الشيك، وأحكامه والجرائم الواقعة عليه، عمان، 2005، ص101

411		زبائن	20000	
	700	المبيعات من البضائع		20000
		(بين بضاعة على الحساب) 01/13		
4130		سندات في الحافظة	20000	
	411	زبائن		
		(سحب سفتجة على الزبون)		20000

المطلب الثالث: تداول الأوراق التجارية:

سنكتفي بتلخيص أوجه التصرف بأوراق القبض بأربع حالات وهي الأكثر استخداما:

أ- الاحتفاظ بالورقة وتحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق

ب- ارسالها إلى البنك للتحصيل في تاريخ الاستحقاق

ج- خصمها قبل تاريخ الاستحقاق لدى أحد البنوك

د- تظهيرها لشخص آخر.

أ. الاحتفاظ بالورقة وتحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق:

في هذه الحالة يواجه البائع إحدى الحالات التالية:

- **القبض المباشر**: يتم عن طريق تقدم الساحب (المستفيد نفسه) إلى مدينه (المسحوب عليه) حتى يقبض ثمن الورقة مباشرة.[1]

الزبون:

403		أوراق دفع	20000	
	512	بنوك.ح.ج		20000
		(دفع قيمة الورقة التجارية)		

المورد:

[1] د.نائل عبد الرحمن صالح . الشيك. وأهميته التجارية والجزائية . عمان . 1999، ص34

512		بنوك.ح.ج	20000	
	4130	سندات في الحافظة		20000
		(تحصيل الورقة التجارية)		

- تجديد الورقة التجارية (Le Renouvellement):

عندما يطلب المسحوب عليه تجديد ميعاد الاستحقاق أي تمديده (Prolongation d'échéance) فإنه يقبل أن تسحب عليه كمبيالة جديدة بالقيمة مع فوائد التأخير أو يحرر سند لأمر المستفيد.

مثال: تملك مؤسسة كمبيالة بقيمة 5000 دج وعند ميعاد الاستحقاق طلب الزبون تمديد أجل التسديد (بعد شهرين) مقابل تحمل فوائد التأخير 5% من القيمة الاسمية للورقة.

411		زبائن	5000	
	4130	سندات في الحافظة		5000
		(إلغاء الكمبيالة القديمة)		
4130		سندات في الحافظة	5250	
	411	زبائن		5000
	768	منتوجات مالية أخرى		250
		(سحب ورقة جديدة و تحميل مصاريف التأخير)		

- حالة عدم الدفع (الرفض):

عندما لا يدفع المسحوب عليه قيمة الكمبيالة عند تاريخ الاستحقاق فإنه يتحتم على حاملها إثبات الامتناع عن الدفع بأجراء احتجاج لدى المحكمة يسمى "بروتستو" (Protet)، وتكون مصاريف الاحتجاج على عاتق المسحوب عليه.

مثال: نفس المثال مع رفض الزبون دفع قيمة الورقة، وقيام البائع بعمل بروتستو مع دفع 50 دج مصاريف التسجيل، وحملت الزبون بالإضافة إلى ذلك فوائد التأخير 5% من القيمة الاسمية للكمبيالة.

411		زبائن	5000	
	4130	سندات في الحافظة		5000
		(إلغاء الورقة القديمة لرفض الزبون الدفع)		
668		أعباء مالية أخرى	50	
	53	الصندوق		50
		(سحب ورقة جديدة و تحميل مصاريف التأخير)		
4130		سندات في الحافظة	5300	
	668	أعباء مالية أخرى		50
	768	منتوجات مالية أخرى		250
	411	زبائن		5000

ب. إرسال الورقة إلى البنك للتحصيل في تاريخ الاستحقاق:

في هذه الحالة يتقدم المستفيد إلى البنك ليحصل قيمة الورقة نيابة عنه، وبذلك يتحمل عبئ إضافي (أعباء مالية) سوف تعمل على تخفيض قيمة الورقة (وهذا في تاريخ الاستحقاق)

1)

4135		سندات مستحقة الأداء	X	
	4130	أوراق قبض		X
		(تقديم الورقة للبنك لتحصيلها)		

2) وبعد وصول إشعار البنك يلاحظ قيمة السندات مستحقة الأداء وعمولة ويرصد بالتالي الحساب المؤقت 4135 سندات مستحقة الأداء حسب الشكل التالي:

512		بنوك.ح.ج	X	
668		أعباء مالية	X	

	4135	سندات مستحقة الأداء		X

جـ) خصم الورقة التجارية:

إذا احتاج حامل الورقة التجارية إلى سيولة نقدية قبل تاريخ الاستحقاق، فإنه يقوم بمفاوضتها أي بيعها للبنك، وفي هذه الحالة سوف يحسب البنك على المتقدم بهذه الورقة **مصاريف التحصيل** وهي مكونة من معدل الخصم والعمولات المصرفية والرسوم، ثم يحول القيمة الحالية للورقة المخصومة إلى الحساب البنكي لزبونه.

القيمة الصافية = القيمة الاسمية – مصاريف التحصيل

مصاريف التحصيل = معدل الخصم[1] + العمولات[2] + الرسوم[3]

* هنا يتم استعمال حساب مؤقت: عندما يودع المستفيد من الورقة ورقته في البنك، يمكن استعمال 4131 سندات مخصومة غير مستحقة الأداء حيث يرصد بها الحساب 413 (الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها).

4131		سندات مخصومة غير مستحقة الأداء	X		← (بكامل القيمة)
	4130	أوراق قبض		X	
		(تقديم الورقة للبنك لخصمها)			

* وبعد وصول إشعار البنك يلاحظ قيمة السندات المخصومة غير مستحقة الأداء ومصاريف تحصيلها، (ويرصد بالتالي الحساب المؤقت 4131) حسب الشكل التالي:

[1]– **معدل الخصم:** هو نسبة مئوية تشبه معدل الفائدة بطريقة عملية تتعلق بالمدة التي تفصل تاريخ الاستحقاق بتاريخ تقديم الورقة.

[2]– **العمولات:** تمثل أتعاب البنك الإدارية كمصاريف التحصيل ومصاريف تسيير الحسابات وأتعاب مختلفة أخرى، تسجل كلها في أعباء مالية.

[3]– **الرسوم:** هي قيمة الطوابع الضريبية المدفوعة لقبض قيمة الورقة وتسجل في ح/645.

512		بنوك.ح.ج	X	
661		أعباء فوائد	X	
627		خدمات مصرفية	X	
	519	مساهمات بنكية جارية		X
		(وصول إشعار البنك)		
519		مساهمات بنكية جارية	X	
	4131	سندات مخصومة غير مستحقة الأداء		X

د) التظهير(Endossement):

يستطيع حامل الورقة تظهيرها لشخص آخر سدادا لدينه، حيث يسمح القانون التجاري بتظهير الورقة التجارية أي تحويل ملكيتها إلى مالك جديد، و ذلك بالتنازل عنها بالكتابة على ظهر الورقة: لأمر..... (المالك أو المستفيد الجديد)....

مثال: (الخصم)

أرسلت مؤسسة خاصة بتاريخ 2000/02/02 كمبيالة قيمتها الاسمية 15000 دج وذلك لخصمها، وبتاريخ 2000/01/07 وصل إشعار من البنك يتضمن المعلومات التالية:[1]

قيمة الكمبيالة 15000 -

فوائد 2% 300 -

عمولات تحصيل 20 دج

الصافي 14680 دج

تكون القيود كما يلي:

[1] د. محمود الكيلاني . القانون التجاري الأردني . الأوراق التجارية . عمان . 2010، ص59

2000/01/02

4131		سندات مخصومة غير مستحقة الأداء	15000	
	4130	أوراق قبض		15000
		(إرسال الكمبيالة إلى البنك)		
		01/07		
512		بنوك.ح.ج	14680	
627		خدمات مصرفية	20	
661		أعباء فوائد	300	
	519	مساهمات بنكية جارية		15000
419		مساهمات بنكية جارية	15000	
	4131	سندات مخصومة غير مستحقة الأداء		15000

مثال: (التظهير)

* في 2004/09/02 اشترت مؤسسة صناعية مواد ولوازم من أحد الموردين حسب الفاتورة التالية:

ثمن الشراء (خارج الرسم)	7000 دج
ر.ق.م 19%	+ 1330 دج
الصافي الدفع	8330 دج

* في 2004/09/14 باعت المؤسسة منتجات تامة إلى أحد الزبائن حسب الفاتورة التالية:

سعر البيع (خارج الرسم)	12000 دج
ر.ق.م 19% 2280 دج	+
الصافي الدفع	14280 دج

وقد سجلت على زبونها كمبيالة بمبلغ 8330 دج وأرسلتها للقبول

* في 09/15: تعود الكمبيالة موقع عليها بالقبول وأيضا وصلها شيك من زبونها بباقي المبلغ.

* في 09/20 ظهرت الكمبيالة إلى موردها سدادا لقيمة المواد واللوازم

المطلوب: سجل العمليات السابقة في يومية كل من الساحب والمسحوب عليه والمظهر له.

الحل:

يومية الساحب

		2004/09/02		
381		مواد أولية ولوازم مخزنة	7000	
4456		رسم على القيمة مضافة قابلة للاسترجاع	1330	
	401	موردو المخزونات والخدمات		8330
		(شراء مواد ولوازم على الحساب بفاتورة رقم 09/14)		
411		الزبائن	14680	
	701	المبيعات من المنتجات التامة		12000
	4457	ر.ق.م المحصلة		2280
		(بيع منتجات تامة على الحساب) 09/15		
4130		أوراق قبض بالمحفظة	8330	
512		بنوك.ح.ج	5950	
	411	زبائن		14280
		(سحب كمبيالة على الزبون مع دفع بشيك باقي المبلغ) 09/20		
401		موردو المخزونات والخدمات	8330	
	403	أوراق دفع		8330
		(تظهير الكمبيالة للمورد)		

يومية المسحوب عليه:

		2004/09/14		
380		بضائع مخزنة	12000	
4456		رسم.ق.م قابلة للاسترجاع	2280	

	401	موردو المخزونات و الخدمات		14280
		(شراء بضاعة على الحساب)		
		09/15		
401		موردو المخزونات و الخدمات	14280	
		أوراق دفع		
	403	بنوك.ح.ج		8330
	512	(توقيع بالقبول على الكمبيالة وتحرير شيك مصرفي للمورد)		5950

يومية المظهر إليه:

411		زبائن	8330	
	700	المبيعات من البضائع		7000
	4457	ر.ق.م محصلة		1330
		(بيع بضاعة على الحساب)		
4130		أوراق قبض بالمحفظة	8330	
	411	زبائن		8330
		(كمبيالة مظهرة إليه من المظهر)		

الجانب التطبيقي

دراسة تطبيقية في البنك الخارجي الجزائريBEA

لقد تميزت العشرية الأخيرة من القرن 20 بتحولات وتكتلات اقتصادية عالمية كبيرة وذلك من أجل مواجهة التحديات الكبرى التي فرضها التطور العلمي والتكنولوجي من جهة والسيطرة الاقتصادية على مستوى العالم من طرف الدول المتقدمة من جهة أخرى، هذا ما دفع بشكل آلي إلى انتشار النشاط البنكي هذا الأخير، إضافة إلى ما سلف ذكره جاء نتيجة لواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الداخلي والدولي وذلك لغرض الاهتمام بكل العمليات الاقتصادية مهما كانت طبيعتها.

ويعد البنك الخارجي الجزائري من بين البنوك التي سعت للتكيف مع المتغيرات التي ما فتئت تحدث آثارها على الساحل الاقتصادي (الساحة الاقتصادية) والقطاع المصرفي خاصة للحصول على أكبر حصة في السوق.

المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري وهيكله التنظيمي(BEA)

يعتمد النشاط البنكي أساسا على إعادة توزيع رؤوس الأموال بصفته وسيطا في دوران رؤوس الأموال بصفته سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، فإنّه يتواجد عملاء يملكون فائض من رؤوس الأموال وآخرين لديهم عجز في رؤوس الأموال (نقص).

من هنا يجد البنك سببا لوجوده إذ يلعب دور الوسيط بين مالكي رؤوس الأموال وطالبها (المقترض).

إذ البنوك الجزائرية حاليا معنية أكثر من ذي قبل، وذلك نتيجة لانتقال في الاقتصاد الوطني من موجه ومخطط إلى اقتصاد مفتوح المتميز بالاستقلالية.

كان دور البنك سابقا ينحصر في القيام بعمليات مالية انطلاقا من قرارات إدارية راجعة فيها (غير قابلة للنقاش)، أما حاليا فقد دخلت في عهد جديد إذ أصبحت تتميز باستقلالية ومسؤولية أكثر.

إذن البنك عميل ضروري للنشاط الاقتصادي لأي بلد وتتجسد هذه الضرورة من خلال عمليات القرض التي تستجيب لها.

ومن أكثر وأهم البنوك التجارية الجزائرية نجد البنك الخارجي الجزائري الذي يعتبر الرائد من حيث التعاملات مع الخارج خاصة في ميدان الضمانات البنكية ولذلك وكلت له الدولة كلّ الصلاحيات للقيام بمهامه على أحسن وجه، فهو يعتبر بنك من الدرجة الأولى وذو سمعة عالمية كبيرة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الخارجي الجزائري

تمّ إنشاء البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 طبقا للمرسوم رقم 67-204 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري.

-مقره الجزائر العاصمة، بإمكانه إقامة وكالات وفروع، بموافقة وزير المالية كما يمكنه إقامة وكالات خارج الوطن، وتصنيفها لا يكون إلاّ بموجب نص تشريعي.

- استعاد البنك الخارجي الجزائري تدريجيا نشاطات المؤسسات البنكية التالية:

-القرض الليوني في 01 أكتوبر :1967(Le crédit lyonnais).

-الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967:(Société générale)

-قرض الشمالفي 30 أفريل 1968:(Crédit du nord)

-البنك الصناعي للجزائر المتوسط في 31 ماي 1968: **(Banque industrielles d'Algérie et de la méditerrané)**

وتحصل البنك الخارجي الجزائري على هيكله النهائي في 01 جوان 1968، وتأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي. حيث يسير من طرف رئيس مدير عام ومدير عام مساعد وثلاث مستشارين، وهم مكلفون بالتسيير وتطبيق السياسة الخاصة بالبنك وتمثيله اتجاه الغير.

فمنذ 1970 كان البنك الخارجي الجزائري محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سوناطراك، شركة النقل البحري، شركات البناء، ...الخ) .

وبعد 21 سنة خبرة وبفضل تطبيق القانون رقم 01-88 في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، قام البنك الخارجي الجزائري بتغيير صيغته وأصبح يوم 5 فيفري 1989 مؤسسة بالأسهم، مع المحافظة على هدفه الأساسي المسطر بموجب القانون المؤرخ في 1 أكتوبر 1967.

حاليا للبنك فرعين في الخارج:

- البنك الدولي العربي (باريس)

- البنك العربي للاستثمار والتجارة الدولية (أبو ضبي)

يتم توزيع الرأس المال الاجتماعي على 4 صناديق المساهمة حسب النسب التالية:

- صندوق مساهمة " الإلكترونيك، المواصلات، الإعلام الآلي " 35 %.

- صندوق مساهمة " كيمياء، بتروكيمياء، صيدلة " 10 %.

تعريف البنك الخارجي الجزائري(BEA)

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من بين البنوك الخمسة التجارية المتواجدة في الجزائر البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

فلديها نفس الهيكل الأصلي (النظام) مثلها مثل السابقة الذكر، يعني أنها بنك إيداع رؤوس الأموال.

- يملك البنك الخارجي الجزائري شبكة ل 78 وكالة متفرعة عبر التجمعات السكنية الكبرى والمناطق الصناعية ومناطق الإنتاج للمحروقات.

-إنّ البنك الخارجي الجزائري له علاقة بشبكة من 1450 مراسل بنكي موزعين عبر 41 بلد.

- يسير البنك الخارجي الجزائري أكثر من 35 % من التجارة المحليّة.

المطلب الثاني: تطوّر البنك الخارجي الجزائري في مدى السنوات الأخيرة

نشير إلى أنّه بعد نشأتها في 01 أكتوبر 1967 اكتملت بإجراء تأميم البنوك.

بعد نشأتها ورثت هذه الهيئة نشاطات عن بنوك أجنبية التي كانت تنشط في بلدان قبل الاستقلال خصوصا نشاطات القرض الليوني.

وظيفتها الأساسية هي تسهيل التنمية في إطار التخطيط الوطني والعلاقات المالية والاقتصادية للجزائر مع بلدان أخرى.

وفي هذا الإطار منحت لها ثقة في معظم العمليات البنكية لأكبر الشركات الصناعية مع الخارج (ذات النشاط بين الحجم الكبير).

إلى غاية استقلالية الشركات سنة 1988 كان البنك الخارجي الجزائري من بين أهم بنوك الدولة معناه وكما أشرنا إليه آنفا كان دوره الرئيسي هو الوساطة بين المؤسسات وخزينة الدولة.

نستطيع القول استنادا على ميزانية نشاط البنك الخارجي الجزائري، أنه لم ينقطع عن بذل جهود مختلفة الأشكال اتجاه زبائنه، سواء خاصة أو عمومية، داخليا أو خارجيا الموافق للمقتضيات الجديدة للحالة الاقتصادية.

في إطار نشاطاتها، يستعمل البنك الخارجي الجزائري وسائل اتصال والمعالجة المعقدة كالأنترنيت والإعلام الآلي وكذا سويفت.

المطلب الثالث: وظائف البنك (BEA)الخارجي الجزائري:

من بين الوظائف التي يقوم بها هذا البنك نجملها بما يلي:

– تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى.

–بالإضافة إلى تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقات القرض مع مراسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول أخرى.

– تشارك في كل نظام أو مؤسسة تأمين القرض للتعامل الخارجي ويمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج.

– يمكنها تنفيذ كل العمليات المصرفية الداخلية والخارجية التي تلائم موضوعها وذلك في إطار القوانين السارية المفعول.

– يمكنها إعادة تسيير المخازن العمومية، القيام بالشراء أو القيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية متصلة بنشاط الشركة، اتخاذ اجراءات اجتماعية لصالح مستفيديها.

– يجمع القروض على المدى القصير، المتوسط والطويل.

– يقدّم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن.

المبحث الثاني: ماهية البنك الخارجي الجزائري

المطلب الأول: التعريف بوكالة سيدي بلعباس وهيكلها التنظيمي

يحتوي البنك الخارجي الجزائري على عدة وكالات حيث يعتبر الصنف الأول من حيث عدد الوكالات والوكالة التي تقع في مدينة سيدي بلعباس تشهد نشاطا غير عادي طيلة أيام عملها نتيجة لتعدد الخدمات التي تقدمها لتحصيل الودائع بأنواعها قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل حيث يقوم بغرض معدلات فائدة على هذه القروض. والعمل بالوكالة يكون كل أيام الأسبوع ما عدا الجمعة والسبت. كما تلعب الوكالة دورا استراتيجيا في إطار دعم الشباب بمنح قروض متوسطة الأجل.

الهيكل التنظيمي للوكالة

إن الهيكل التنظيمي لوكالة سيدي بلعباس يضم مختلف الأقسام والمصالح باختلاف المهام والمستويات ولقد وضعت تشكيلة هذا الهيكل بهدف توجيه جهود الوكالة لأجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة كحسن الاستقبال وتحقيق مصالح الزبائن بأرق الوسائل وفي أقصى الأوقات إضافة إلى التحكم في مختلف الأنشطة التي تقوم بها الوكالة.

الهيكل التنظيمي للبنك

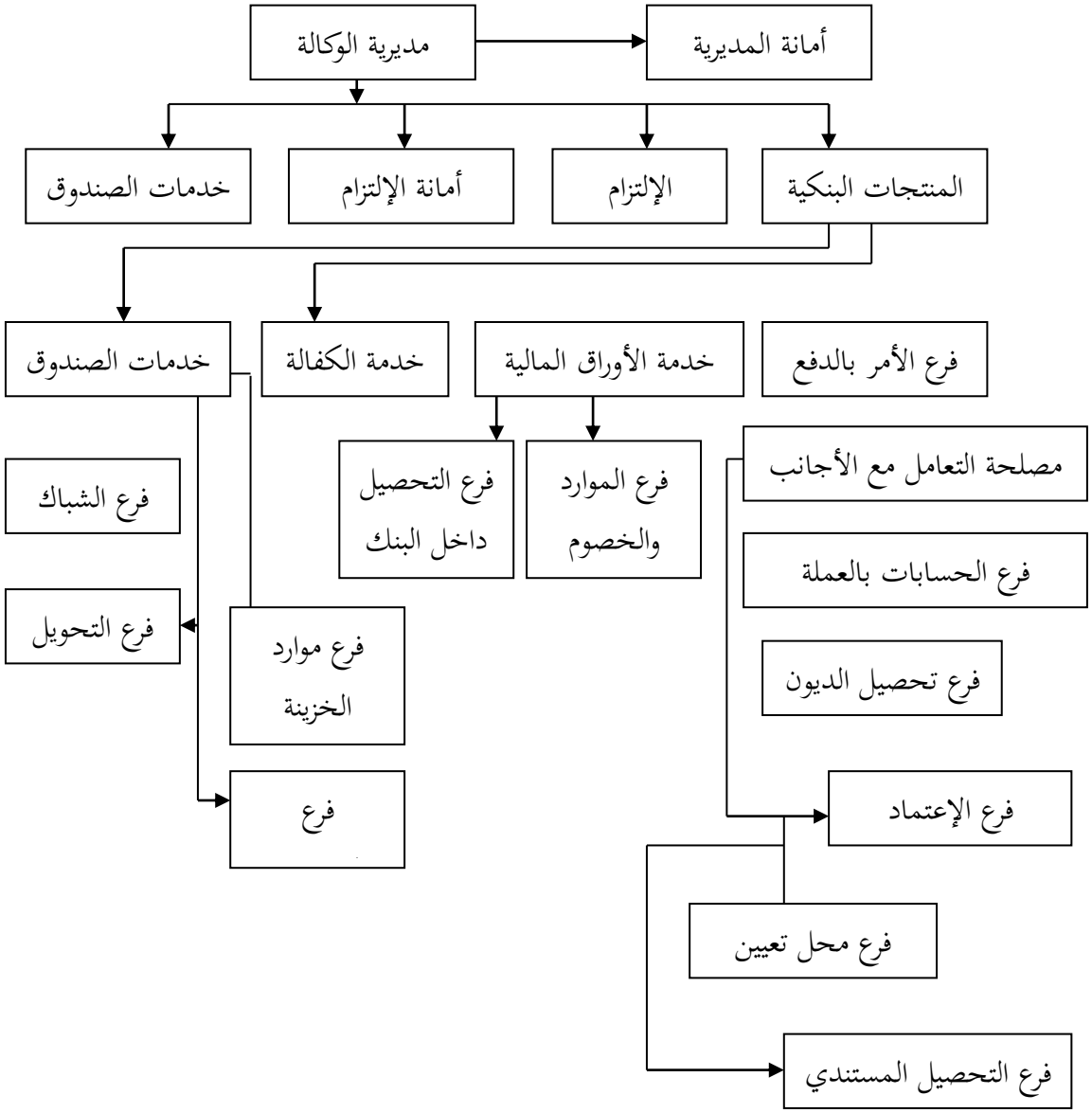

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

المطلب الثاني: وظائف الوكالة

مهام ووظائف الوكالة هي نفسها تلك التي يقوم بها البنك الخارجي الجزائري العام، وهي تقوم بمعالجة برامجها المسطرة في إطار قانوني وفقا للتشريعات البنكية وعليه يمكن تلخيصها فيما يلي:

-فتح الحسابات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

-تمويل نشاطات القطاع الخاص والعام.

-منح القروض بمختلف أشكالها (قصيرة، متوسطة، طويلة).

-تمويل التجارة الخارجية لتنفيذ مشاريع الزبائن في التصدير والاستيراد.

-يشرف على تمويل نشاط الزبائن الجدد والزبائن التقليديين.

المطلب الثالث: أهداف الوكالة

ويمكن تلخيص أهمها في:

-جلب عدد أكبر من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم للمحافظة عليهم وكسب المزيد منهم.

-تلبية جميع احتياجات الزبائن والعمل من أجل تحقيق الربح والمساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية.

-مواكبة الإصلاحات النقدية والبنكية الحاصلة وإرسال بعض إطاراتها للتكوين والتخصص للرفع من قدراتها وكفاءاتهم.

المبحث الثالث: نماذج عن الأوراق التجارية في البنك الخارجي الجزائري.

اولا: الشيك

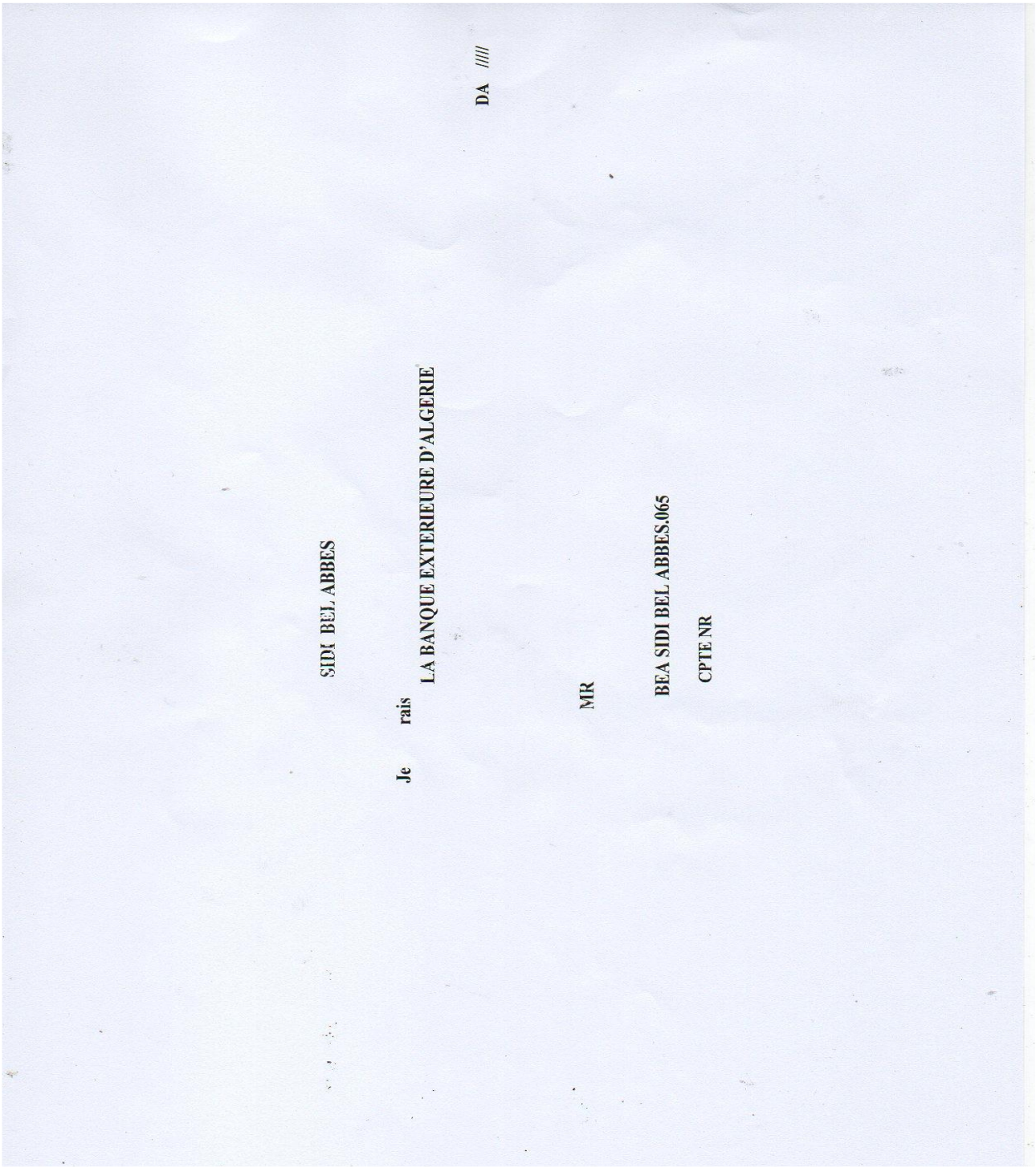
SIDI BEL ABBES

Je rais LA BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

DA /////

MR

BEA SIDI BEL ABBES.065

CPTE NR

ثانيا: كمبيالة

كمـــبيـــالة والـــدفع بـــها

المبلـــغ

تستحق في / / م

أنا الممضي .....هوية رقم..... أتعهد

وألتزم بموجب هذه الكمبيالة أن أدفع إلى /.....

المبلغ المرقوم أعلاه وقدره ..... فقط

وهذا المبلغ عن .....

توقيع المكفول توقيع المدين شاهد شاهد

التاريخ: / / م

ثالثا: سند لأمر

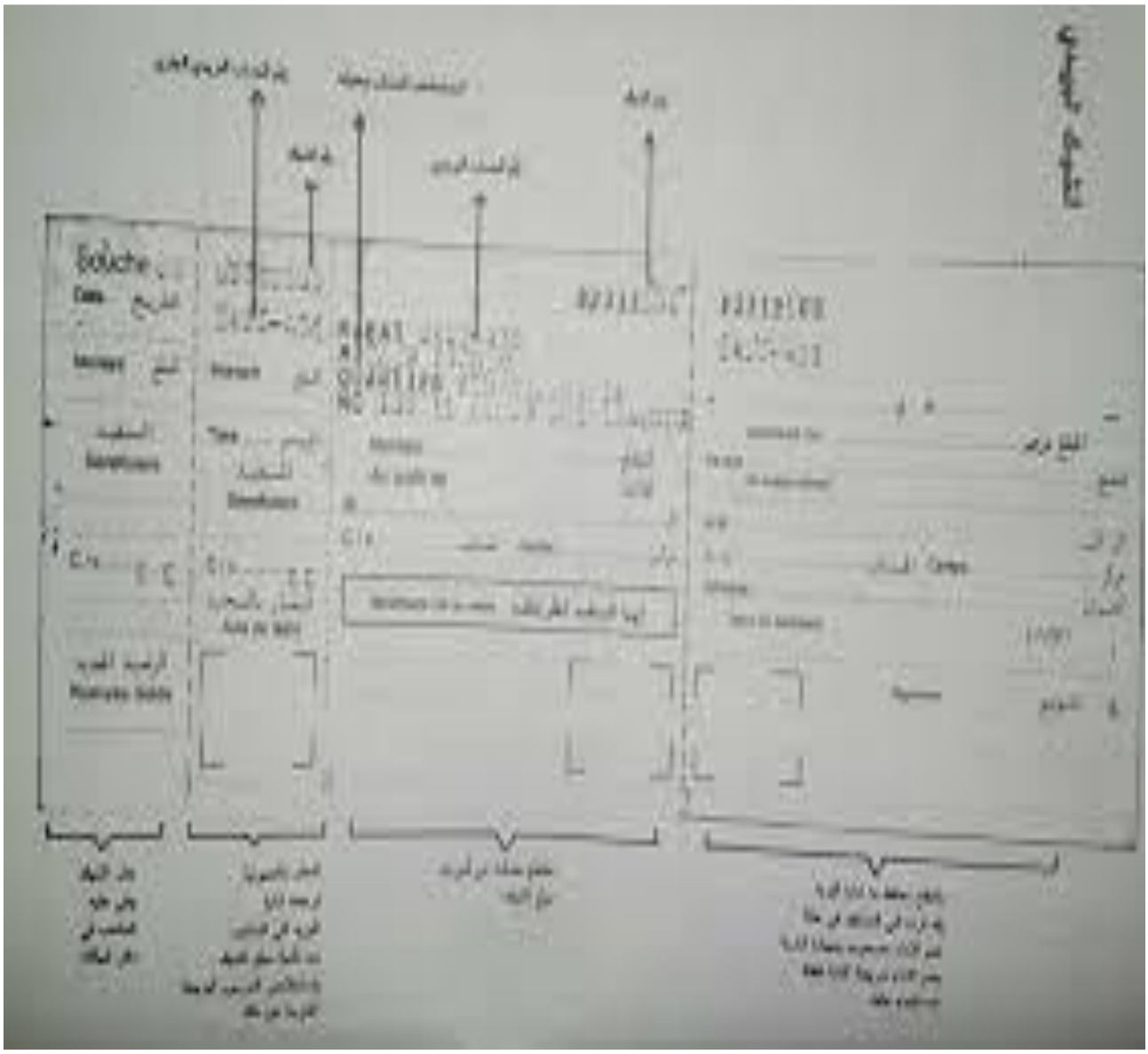

الخاتمة العامة

الخاتـمة

إن ما يميز المعاملات التجارية عن غيرها من المعاملات هو سرعة إنجازها وسهولة إثبات قيامها بكافة الوسائل المتاحة، ولهذه السرعة والسهولة والمرونة في العمل التجاري ميزات خلقت وسائل وأوجدت بدائل لتحل محل العملات النقدية بمختلف العمليات وخاصة لأن أي تاجر لا يفضل الدفع نقداً خوفاً على الأكيد من مخاطر الدفع النقدي ومخاطر دفع نقوده فوراً وخوفاً على مصالحه التجارية ونشاطه التجاري، وقد يكون على عدم القدرة على الدفع الفوري أو الرغبة بتأجيل جزء من المبلغ حتى ينفذ باقي الإتفاق وخاصة كون التاجر يملك سيوله كبيرة لا يريد أن يصرفها نقداً على مشروع واحد فقط وإنما يتحرك بحرية بالسوق بواسطة بديل عن النقد كدفعات مستقبلية وبتواريخ محددة مسبقاً بدل عن دفعة واحدة.

لجميع ذلك ولإثبات الديون والحقوق المالية المترتبة لأي فرد بإتجاه غيره من الأفراد نتيجة تعاملهم فيما بينهم ومع بعضهم البعض بعلاقات تجارية فكان لا بد من خلق وسائل متمثله في الأوراق التجارية أو الأسناد التجارية كضمانات للحقوق بين الأفراد العاديون أو بين التجار.ولأن هذه المعاملات هي التي دفعت بالمشرعين للإتجاه نحو تشريع يهتم بالأوراق التجارية ووضعها لضوابط متعددة لضمان سير العمليات التجارية وعدم حدوث تجاوزات حيث قد إهتمت القوانين التجارية لمختلف البلدان بمعالجتها ووضعت تحت موضوع الأوراق التجارية وهي:. سند السحب، السند لحامله، والشيك.

.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- عجام هيثم صاحب، " نظرية التمويل "، دار زهران، الأردن، 2001

2- مروان عطون، " الأسواق النقدية والمالية "، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.

3- حسين علي خربوش، عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، " الأسواق المالية "، دار زهران، الأردن.

4-د.نائل عبد الرحمن صالح، الشيك، وأحكامه والجرائم الواقعة عليه، عمان، 2005

5-د.نائل عبد الرحمن صالح . الشيك. وأهميته التجارية والجزائية . عمان . 1999

6-د. محمود الكيلاني . القانون التجاري الأردني . الأوراق التجارية . عمان . 2010

Ministère de l'enseignement supérieur
et de la recherche scientifique
Université Djilali Liabes - Sidi Bel Abbès

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

بطاقة متابعة الطالب (ة) المتربص(ة)

المكلف بإنجاز تقرير تربص

إسم ولقب الطالب (ة): نسامن أيمن

تاريخ ومكان الميلاد: 2001/02/05 روبة

مسجل بالسنة ثالثة ليسانس، للسنة الجامعية: 2021/2022

رقم التسجيل (بطاقة الطالب): 191938033213

الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: مالية ومحاسبة

موضوع تقرير التربص: محاسبة الأوراق التجارية في البنك

نوع التربص: تطبيقي

مكان التربص: البنك الجزائري الخارجي

فترة التربص: من: ..... إلى .....

الشهر	عدد الأيام الفعلية	ملاحظات
ديسمبر		
جانفي		
فيفري		
مارس		
أفريل		
ماي		

ملاحظة: العدد الفعلي لأيام التربص لا يتجاوز 15 يوم كأقصى تقدير.

سيدي بلعباس، في 2022/12/29

إمضاء المكلف بالمتابعة

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Université Djilali Liabes - Sidi Bel Abbès

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

بطاقة متابعة الطالب (ة) المتربص(ة)

المكلف بإنجاز تقرير تربص

إسم ولقب الطالب (ة): سلامي يحيى نجيب الله

تاريخ ومكان الميلاد: 1999/10/02 سيدي بلعباس

مسجل بالسنة ثالثة ليسانس، للسنة الجامعية: 2021/2022

رقم التسجيل (بطاقة الطالب): 191938034730

الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: مالية ومحاسبة

موضوع تقرير التربص: محاسبة الأوراق التجارية في البنك

نوع التربص: تطبيقي

مكان التربص: البنك الجزائري الخارجي

فترة التربص: من: ..... إلى .....

الشهر	عدد الأيام الفعلية	ملاحظات
ديسمبر		
جانفي		
فيفري		
مارس		
أفريل		
ماي		

ملاحظة: العدد الفعلي لأيام التربص لا يتجاوز 15 يوم كأقصى تقدير.

سيدي بلعباس، في 2022/05/29

إمضاء المكلف بالمتابعة